

التحليل القياسي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار والاستثمار الزراعي في سورية

د. منذر خدام^{1*}

علاوي علي^{**}

(تاريخ الإيداع 7 / 12 / 2016. قبل للنشر في 19 / 3 / 2017)

□ ملخص □

يركز البحث في مطالبه على دراسة تطور الاستثمار الإجمالي، والاستثمار الزراعي ومعرفة طبيعة التغيرات الحاصلة خلال المدة (2000-2011)، وتقويم أداء الاقتصاد السوري، وقدرته على جذب الاستثمارات من عدمه ، بالإضافة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالي، والاستثمار الزراعي في سورية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والتحليل الكمي القياسي. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنّ معدل النمو السنوي لصافي ميزان المدفوعات سالباً بنحو - 18.35 % والذي سيترتب عليه تدهور قيمته من عام لآخر، كما تبين من معاملات المرونة الكلية لدالة الاستثمار الاجمالي أنّ زيادة قيمة كل من الصادرات الكلية (X1)، والاحتياطات الأجنبية (X3)، والعجز في الموازنة العامة للدولة (X8) بنسبة 1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 3.5%، في حين بينت معاملات المرونة الكلية لدالة الاستثمار الزراعي أنّ زيادة كل من قيمة الصادرات الاجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي (X2)، والاحتياطات الأجنبية (X3)، وصافي ميزان المدفوعات (X6) بنسبة 1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 22.3%، وتعدّ المتغيرات السابقة من أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الاجمالي، والزراعي في سورية. وبناء عليه يتطلب من الاقتصاد السوري من أجل زيادة استثماراته تهيئة المناخ الاقتصادي، والسياسي للاستثمار، والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الزراعي، المتغيرات الاقتصادية، التحليل القياسي.

*أستاذ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** ماجستير، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The standard economic analysis of the variables affecting the agricultural investment and investment in Syria

Dr. MonzerKHddam^{2*}
Ali Alawee **

(Received 7 / 12 / 2016. Accepted 19 / 3 / 2017)

□ ABSTRACT □

The research focuses on the demands on the study of the total investment evolution, agricultural, investment and knowledge of the nature of the changes taking place during the period (2000-2011), and evaluate the performance of the economy and its ability to attract investments from the lack of it, in addition to the analysis of the factors affecting the total investment, agriculture and investment in Syria. Using descriptive and analytical approach, and quantitative analysis of the record, and it was the most important findings: that the annual growth of the net balance of payments is negative rate and the rate of 18.35%, which will result in the deterioration of its value from year to year, as demonstrated by the total flexibility to function total investment transactions that increase the value of both exports College (x1), and foreign reserves (X3), and the deficit in the state budget (X8) 1% can lead both to increase the total investment by 3.5%, in total flexibility transactions to function agricultural investment showed that the increase in the value of each of the total exports GNP (X2), and foreign reserves (X3), the net balance of payments (X6) 1% can lead both to increase the total investment by 22.3%, and is the former variables of the most important determinants-oriented investment product and agriculture in Syria. Accordingly it requires the Syrian economy in order to increase its investments create the economic climate, and political investment and economic development.

key words: Investment, agricultural investment, economic variables, Record Analysis

*Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Master, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعدّ الاستثمار من أهم العوامل المولدة للدخل القومي، وبصفته هذه فهو يشكلّ مكانة بارزة في النظرية الاقتصادية، ليس فقط لأنّه أحد مكونات الطلب الإجمالي، بل من أهمّ محدّدات المخزون الرأسمالي في الاقتصاد السوري أيضاً. فزيادة الاستثمار تعني إضافة مشروعات إنتاجية جديدة، تساهم في استيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة، والحدّ من مشكلة البطالة، الأمر الذي يترتّب عليه زيادة الإنتاج، وزيادة الصادرات، والحدّ من الواردات، ومن ثمّ تحسين وضع الميزان التجاري (محمد و يحيى، 2014، ص1175). ومن خلال ما أسلفه الباحثان يتضح لنا أنّ زيادة الصادرات، وتقليص المستوردات، وفائض أو عجز الميزان التجاري هي عوامل مؤثرة في الاستثمار، يتعيّن على هذا البحث تحليلها.

بشكل عام تمتلك سورية كثير من الأسباب المحفّزة، والدافعة بالمستثمر العربي، أو الأجنبي ليأخذ قراره بالاستثمار فيها. أما بالنسبة للاستثمار الزراعي، وبشكل خاصّ، فبالإضافة لكافة مقومات الاستثمار العامّة لدى سورية، فإنّها تمتلك تنوعاً مناخياً جيّداً، يمكن أن يوفر فرصاً ملائمة لتنوع المشروعات الزراعية (بشقيها النباتي والحيواني) تسمح بإقامتها فيها، هذا عدا عن المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعات الزراعيّة بشكل كبير، وبأسعار رخيصة، ووجود كادر فني زراعي مدرب، ومؤهل لإنجاح المشروعات الزراعية، بالإضافة إلى اليد العاملة الزراعية الماهرة والرخيصة الثمن، مقارنة بالدول المجاورة (الشالط، 2008، ص2).

عند الحديث عن الاستثمار لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك شروطاً من الواجب توافرها، لدخول الاستثمارات إلى أيّ بلد، ويتوقّف هذا الأمر على العديد من المقومات المرتبطة بهذا البلد، ولعلّ من أهمّها: الموارد الطبيعية، والاستقرار السياسي، والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي، المترامن مع توافر البيانات المالية السليمة، والمنظمة والبنية الأساسية المادية، والموارد البشرية المؤهلة، فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن (عاطف، 2013، ص1). لكن، يواجه الاقتصاد السوري العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، مثل ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، والتضخم، ونقص في الاحتياط النقدي الأجنبي، وازدياد عجز الميزان التجاري،... وهي جميعها مشكلات يمكن أن تكون عوامل تؤثر في الاستثمار الاجمالي، والزراعي، ومنه تكون متغيرات مدخلة في التحليل القياسي، وذلك في ضوء البيانات، والاحصائيات المتوافرة (garwal, 1980).

عندما نتحدث عن الاستثمار والمناخ الاستثماري في سورية، خصوصاً من منظور مستقبلي، نفترض ضمناً أن الحديث يجري على مناخ مستقر وآمن. فالخبرة الدولية في هذا المجال تفيد بأن المناطق المضطربة، أو غير المستقرة سياسياً وأمنياً، ليست جاذبة للاستثمار، بل طاردة له. بطبيعة الحال لن ينزلق بحثنا للغوص في تفاصيل وحيثيات، الظروف السياسية في المنطقة، إلا أنه ومنذ البداية يلفت الانتباه إلى أنّه يتأسّس على فرضيّة استقرار المنطقة سياسياً وأمنياً في المستقبل. (خدام، 2005، ص1).

المشكلة البحثية:

لم يزل الاستثمار في سورية غير متناسب مع الدور الرائد الذي يمكن أن يمارسه في عملية التنمية، وقدرته على الانتفاع الأمثل للموارد. فهناك تباطؤ في الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع وجود تناقص واضح في الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، فضلاً عن وجود مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل الاستثمار، الأمر الذي يتطلّب البحث عن حلول واقعيّة، للتخفيف من حدّتها، في ضوء الإمكانيات المتاحة، خصوصاً أنّ هناك كثير من العقبات ليست جاذبة للاستثمار، بل طاردة له.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على جملة من المتغيرات المستقلة، التي تؤثر على الاستثمار في سورية، في محاولة للحكم على مدى فعالية تأثيرها في جذب الاستثمارات من عدمه، في حين أنّ النماذج المطبقة في البحوث السابقة في سورية، اقتصرت على الأسلوب الوصفي التحليلي، بينما في هذا البحث تمّ تطبيق النموذج القياسي، والوصفي بهدف التعرف على أهمّ العوامل المؤثرة على الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الزراعي بشكل خاص، ويكون هذا البحث قد استكمل سدّ النقص في البحوث العلمية السورية نوعاً ما.

هدف البحث:

يتركز البحث على جملة من المطالب الآتية:

- 1 دراسة تطور الاستثمار الإجمالي، والاستثمار الزراعي، ومعرفة طبيعة التغيرات الحاصلة خلال مدة الدراسة.
- 2 تقويم أداء الاقتصاد السوري، وقدرته على جذب الاستثمارات من عدمه.
- 3 تحليل العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالي، والاستثمار الزراعي في سورية.

طرائق البحث ومواده :

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي، والتحليل الكمي القياسي، فقد قدرت معدلات النمو باستخدام دالة النمو، وذلك لمتغيرات مختلفة، خلال مدة مدروسة واقعة بين (2000-2011)، في ضوء البيانات المتوفرة، كما استخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد؛ لتحديد أهمّ محددات الاستثمارات الاجمالية، والزراعية، والاختبارات الاحصائية، للتأكد من سلامة النتائج المتحصّل عليها من التحليل الاقتصادي القياسي، أما مصادر البيانات فقد اعتمدت في اجرائها على البيانات الثانوية المنشورة، وغير المنشورة من مصادرها الرسمية، مثل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة المالية، وقاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية، ومصرف سورية المركزي، فضلاً عن الاستعانة بعدد من المصادر والمراجع، والبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج والمناقشة:

1 - الأهمية النسبية للاستثمارات السورية في الاقتصاد القومي:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار، من خلال الدور الذي يمارسه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره، ولا سيما أنّه وثيق الصلة بصورة مباشرة، وغير مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ يعتمد نجاح الاستثمارات، وحجمها على التحليل الدقيق للمؤشرات الاقتصادية، كما يشكّل الاستثمار ركيزة استراتيجية قوية للاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة، لا سيما بعد انجلاء الأزمة السورية التي تمرّ بها البلاد، لذلك فإنّ تهيئة المناخ الاستثماري بسنّ وتحديث القوانين، وتفعيل التشريعات المالية، والاتفاقيات الدولية، وفق منهج علمي سليم، يعزّز الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (التقرير السنوي الثامن للاستثمار في سورية، 2013، ص14)، ولمعرفة الأهمية النسبية للاستثمار في القطاع الزراعي، وبقية القطاعات الأخرى، لا بدّ من رصد تطورات المشروعات الاستثمارية

المشمولة وفق أحكام المرسوم الخاص بتشجيع الاستثمار رقم 8/ لعام 2007، أو وفق أحكام بقية القوانين والتشريعات النازمة للعملية الاستثمارية، وذلك خلال المدة (2000-2014)، جدول(1).

الجدول(1). الأهمية النسبية لكل من الاستثمار الزراعي ، والاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية الى الاستثمار الكلي خلال المدة (2000-2014).
القيمة: مليون ل.س

السنوات	الاستثمار الكلي	الاستثمار الزراعي	الاستثمار في باقي القطاعات	نسبة الاستثمار الزراعي الى الاستثمار الكلي %	نسبة الاستثمار الى القطاعات الى الاستثمار الكلي %
2000	15491	1057	14434	6.82	93.18
2001	20181	1008	19173	4.99	95.01
2002	45746	263.6	45482.4	0.58	99.42
2003	28570	2638.8	25931.2	9.24	90.76
2004	83007	6137.1	76869.9	7.39	92.61
2005	170536	13381.1	157154.9	7.85	92.15
2006	366336	13350.6	352985.4	3.64	96.36
2007	144772	2588.2	142183.8	1.79	98.21
2008	403172	2863	400309	0.71	99.29
2009	144830	2043	142787	1.41	98.59
2010	90736	3861	86875	4.26	95.74
2011	96616	24427	72189	25.28	74.72
2012	38434	880	37554	2.29	97.71
2013	1295702	267	1295435	0.02	99.98
2014	51095	66	51029	0.13	99.87
المتوسط	199681.6	4988076	194692.84	5.09	94.91

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية لأعوام مختلفة، ونتائج البحث.

تشير معطيات الجدول(1) إلى أن الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الكلي في تدين واضح، مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتذبذب غير مستقر، على الرغم من أن سورية دولة زراعية في الأساس، ويشغل قطاع الزراعة بها مكانة مهمة؛ نظرًا لاعتماد كثير من الصناعات التحويلية على المنتجات الزراعية ومشتقاتها من المواد الخام. إذ بلغت أهميتها النسبية في عام 2000 نحو 6.82%، لتصل في عام 2011 إلى حدها الأعلى لنحو 25.28%، هذا التذبذب الكبير يؤكد أن القطاع الزراعي لا يستطيع تأمين نمو مستقر في الاقتصاد، نظرًا لاعتماده على عوامل غير مسيطر عليها(كالأمطار مثلاً)، واتجاه المزارعين نحو الزراعات

المريحة على حساب المحاصيل الاستراتيجية المهمة، والتي لها قدرة تصديرية عالية، و قد تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب، ومشجع للاستثمار الزراعي، بصدور العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بذلك.

2 - تطور إجمالي الاستثمار والاستثمار الزراعي في سورية:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول السابق (1) نجد أن المتوسط السنوي لحجم الاستثمار الكلي خلال المدة (2000-2014) بلغ نحو 199681.6 مليون ليرة سورية، وذلك بحد أدنى بلغ نحو 15491 مليون ليرة سورية في عام 2000، وحد أقصى بنحو 1295702 مليون ليرة سورية لعام 2013، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه ينبغي أن تتزايد الاستثمارات في القطاع الزراعي؛ من أجل تنويع مصادر الدخل، وإيجاد فرص متنوعة للعمل، وذلك من خلال تركيز السياسات الزراعية على زيادة الانتاج، والانتاجية عن طريق تشجيع التجارة الزراعية، وتوجيه الجهود نحو تطوير المشروعات الصغيرة، والمتوسطة في مجالات تصنيع المنتجات الزراعية، وغيرها في ظل غياب المستثمر الأجنبي جزاء الظروف الراهنة.

وخلالاً للبحوث والدراسات العلمية السابقة، لميؤول البحث سببية التطورات المتباينة لمتغيري الاستثمار الكلي، والاستثمار الزراعي، كمتغيرين تابعين على الزمن (كمتغير مستقل)، إذ لا شك في أنّ الزمن، وعلى الرغم، من أهميته البالغة لا يمثل عنصرًا أساسياً في تفسير السلوك الاقتصادي لهذه الظاهرة، وهو افتراض قد يكون مناسباً في تحليل بعض الظواهر الاقتصادية، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون ملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية كافة. لكن يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار المدة الزمنية التي يستغرقها المتغير التابع لكي يستجيب للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، ولا بدّ من معرفة حجم هذه التأثيرات عبر المدد الزمنية المتعاقبة.

3- تقويم أداء الاقتصاد الوطني السوري لقياس قدرته على جذب الاستثمارات من عدمه:

يمكن التعرف على مدى جذب الاقتصاد الوطني السوري للاستثمار من عدمه، من خلال تقويم أداء الاقتصاد الوطني، عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد السوري.

أ - القدرة التنافسية للاقتصاد السوري:

يمكن قياس القدرة التنافسية، من خلال التعرف على معدل نمو الصادرات السورية، إذ تبين من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول (2) أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السورية بلغ نحو 468852.8 مليون ليرة سورية خلال المدة (2000-2012)، وذلك بحد أقصى بلغ نحو 707798.2 مليون ليرة سورية عام 2008، ويعود هذا النمو الملحوظ نتيجة السياسات الإصلاحية، والتسهيلات المالية، والمصرفية التي شهدتها سورية، وتخفيف الرسوم والقيود على التصدير، أما الحد الأدنى كان نحو 196452.3 مليون ليرة سورية عام 2012، وذلك بسبب الأوضاع الراهنة التي أثرت بالاقتصاد السوري تأثيراً بالغاً بكافة قطاعاته، الأمر الذي انعكس على الصادرات الكلية، وعلى الرغم من عدم توافر احصاءات رسمية للسنوات التي عقت عام 2012، إلا أن تأثيرها سيكون واضحاً في السنوات اللاحقة.

جدول(2). قيمة الصادرات السورية خلال المدة(2000-2014). القيمة: مليون ليرة سورية.

السنوات	الاستثمار الكلي	الاستثمار الزراعي	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية
2000	15491	1057	305680	20550
2001	20181	1008	359417	27610
2002	45746	263.6	403670	49280
2003	28570	2638.8	359528	35780

35530	507497	6137.1	83007	2004
35500	608497	13381.1	170536	2005
61910	505012	13350.6	366336	2006
65920	579034	2588.2	144772	2007
48960	707798	2863	403172	2008
1443652	488330	2043	144830	2009
133.176	569064	3861	90736	2010
92.7539	505107	24427	96616	2011
-	196452	880	38434	2012
-	-	267	1295702	2013
-	-	66	51095	2014
152076.5	468853	4988.76	199682	المتوسط

المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء لأعوام مختلفة.

عند حساب معدّل النمو السنوي خلال المدة (2000-2012) تبين أن معدّله سلبي (- 4.2%)، بينما لو استثنينا الأزمة نجد أن معدل النمو للمدة (2000-2011) يبلغ نحو 4.57%، ومن المتعارف عليه اقتصادياً أنه إذا ما بلغ معدل النمو في الدول النامية 3% أو أقلّ عندها توصف الحالة بالركود، أما إذا بلغ معدل النمو 8.4% فإنّ الحالة توصف بالرواج. وعليه يتوجّب أن تبذل جهود متواصلة لتوسيع قاعدة التصدير، وزيادة معدل الصادرات، وإيجاد بدائل وحلول ممكنة لمناقص التصدير التجاري. والجدول (3) يبين علاقة الارتباط بين كلّ من الاستثمار الكلي والصادرات الكلية، وبين الاستثمار الزراعي والصادرات الزراعية.

جدول (3). تحليل الارتباط الخطي للمتغيرات في الجدول (2).

المتغيرات	معامل الارتباط	p-value
(الاستثمار الكلي، الصادرات الكلية)	0.730**	0.007
(الاستثمار الزراعي، الصادرات الزراعية)	-0.192	0.550

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. معنوي عند 0.01**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3) أنه عند تحليل العلاقة بين الاستثمار الكلي، والصادرات الكلية تبين أنّ قيمة معامل التحديد المرتفعة تؤكّد وجود علاقة خطية طردية بين المتغيرين السابقين، ذات ارتباط موجب وقوي، أيّ كلما ازدادت قيمة الصادرات الكلية، تزداد معها بالضرورة قيمة الاستثمارات الكلية، ضمن المدة المدروسة، وفي نفس الاتجاه. كما يُلاحظ - أيضاً- أنّ قيمة $p\text{-value} = 0.007$ وهي أقلّ من مستوى المعنوية 0.01، ولذلك يُرفض الفرض العدمي، ويقبل الفرض البديل القائل بأنّ علاقة الارتباط بين المتغيرين (الاستثمار الكلي، الصادرات الكلية) تختلف عن الصفر، أيّ أنّ علاقة الارتباط معنوية. بينما كان معامل الارتباط سلبياً وضعيفاً بين المتغيرين (الاستثمار الزراعي، الصادرات الزراعية)، ويبدو من قيمة $p\text{-value} = 0.55$ أنّها أكبر من مستوى المعنوية 0.01، ولذلك يقبل

الفرض العدمي القائل بأن علاقة الارتباط بين المتغيرين (الاستثمار الزراعي، الصادرات الزراعية) تساوي الصفر، أي أنّ علاقة الارتباط غير معنوية.

القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:

يمكن قياس قدرة السياسة الاقتصادية للدولة على إدارة الاقتصاد، من خلال الحكم على مدى قدرته على جذب الاستثمار من عدمه، وذلك من خلال التعرّف على قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وحجم الدين الخارجي، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.. إلا أنه لا تتوفر احصائيات عن حجم الدين الخارجي للدولة، لذا ستقاس القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني، من خلال الاحتياطي الأجنبي، وصافي ميزان المدفوعات، جدول(4).

جدول(4). قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي، وصافي ميزان المدفوعات (2000-2011). القيمة: مليون ل.س.

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية	صافي ميزان المدفوعات
2000	88391	36019
2001	101503	30257
2002	113740	25357
2003	130666	31200
2004	132823	26463
2005	149290	35849
2006	155113	4679-
2007	192986	11207
2008	216088	59690
2009	220902	52333
2010	220534	54494
2011	216644	325763-
المتوسط	161556.7	30239
النمو السنوي	8.15	-18.35

المصدر: مصرف سورية المركزي، ووزارة المالية لأعوام مختلفة.

تشير معطيات الجدول (4) أن متوسط الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال المدة 2000-2011 بلغ نحو 161556.7 مليون ليرة سورية، وبمعدل نمو سنوي قدره 8.15%، وهذا مايشير إلى أن الاقتصاد السوري يمتلك قدرة على زيادة الاستثمار، والانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، بغض النظر عن حجم الاحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة من الأزمة، خصوصاً أنّ مصرف سورية المركزي، توقّف عن نشر حجم الاحتياطي المتبقي منذ سنة 2012.

بينما كان معدل النمو السنوي لصافي ميزان المدفوعات سالباً بنحو - 18.35%، الأمر الذي سيترتب على ذلك تدهور قيمته من عام لآخر، فيتعرض ميزان المدفوعات لعجز مستمر، وفي ذلك خطورة على الاقتصاد السوري، وحجم الاستثمار.

ثالثاً- التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على إجمالي الاستثمار، والاستثمار الزراعي في

سورية:

لقياس تأثير أهم العوامل الاقتصادية على اتجاهات إجمالي الاستثمار، والاستثمار الزراعي في سورية خلال المدة 2000-2011 لا بدّ من تحديد العوامل، أو المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على اتجاهات إجمالي الاستثمار، والاستثمار الزراعي، والمتمثلة بجملة من الافتراضات الآتية:

قيمة الصادرات الكلية (X_1) مقدّرة بـ (مليون ليرة سورية).

نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي % (X_2) مقدّرة بـ (%).

الاحتياط من النقد الأجنبي (X_3)، والمقدّر بـ (مليون ليرة سورية).

متوسط معدل التضخم (X_4)، والمقدّر بـ (%).

معدل البطالة % (X_5)، والمقدّر بـ (%).

صافي ميزان المدفوعات (X_6)، والمقدّر بـ (مليون ليرة سورية).

للموازنة العامة للدولة (X_7)، والمقدّرة بـ (مليون ليرة سورية).

الفائض أو العجز في الموازنة (X_8)، والمقدّرة بـ (مليون ليرة سورية).

والجدول (5) يوضح المتغيرات الاقتصادية المستقلة المفترضة، والمحتمل تأثيرها على الاستثمار الاجمالي،

والزراعي في سورية.

الجدول (5). المتغيرات الاقتصادية المحتملة تأثيرها على الاستثمار الاجمالي، والزراعي في سورية. بـ (مليون ل.س و %).

المتغير	الصادرات الكلية	النسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الاحتياطيات الأجنبية	متوسط معدل التضخم %	معدل البطالة (%)	صافي ميزان المدفوعات	الموازنة العامة	الفائض أو العجز في الموازنة
السنوات	(X_1)	(X_2)	(X_3)	(X_4)	(X_5)	(X_6)	(X_7)	(X_8)
2000	305680	25.3	88391	9.8	9.5	36019	246193	619-
2001	359417	28.1	101503	2.5	11.2	30257	274831	30455
2002	403670	32.7	113740	1.5-	11.7	25357	314050	- 12390
2003	359528	26.6	130666	3.8	10.9	31200	3536651	-31607
2004	507497	21.3	132823	10.9	12.3	26463	405145	- 62680
2005	608497	22.8	149290	12.9	8	35849	431402	- 75112
2006	505012	30.4	155113	9.1	8.2	-4679	493700	-58835
2007	579033.6	29.1	192986	12	8.4	11207	588000	-66377
2008	707798.2	29.2	216088	16	10.9	59690	600000	- 181550

- 213762	685000	52333	8.1	-2.8	220902	20.2	488330.3	2009
- 164479	754000	54494	8.6	7.2	220534	20.4	569063.5	2010
- 167489	835000	-325763	14.9	4.75	216644	14.6	505106.9	2011

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، المكتب المركزي للإحصاء، مصرف سورية المركزي، قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية لأعوام مختلفة.

أ- التقدير القياسي لأهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الإجمالي في سورية:

تم إجراء تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد للمتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، كمتغيرات مستقلة مع إجمالي الاستثمار (Y_1) كمتغير تابع، باستخدام نموذج الانحدار الأسّي (exponential)، إذ تبين خلوه من الازدواج الخطي، والارتباط الذاتي استناداً إلى قيم معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة، وكذلك معنوية معاملات المتغيرات المستقلة، ومعنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.05 استناداً إلى اختبار F للنموذج، وقد استخدمت طريقة بوتستراب (Bootstrap confidence intervals) في تقدير فترات الثقة، وذلك لأن الطريقة المستخدمة في تقدير معالم النموذج هي طريقة الأرجحية، وبها يكون تقدير الخطأ المعياري الذي حسب استخدامه فترات الثقة مبني على نتائج تقريبية، وهذه تكون عادة أصغر من القيمة الحقيقية ما لم يكن حجم العينة كبير جداً، إذ تقدم طريقة بوتستراب لتقدير فترات الثقة تقديرات غير متحيزة، وأقرب إلى الحقيقة من النتائج التقريبية لكل من الخطأ المعياري، وفترات الثقة.

التعليق على النتائج والحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توقيقه:

- نتائج جدول تقدير المعلمات (Parameter Estimates):

الجدول (6). يبين تقديرات معالم النموذج والخطأ المعياري لكل تقدير وفترات الثقة.

المعلمة	التقدير	الخطأ المعياري	فترات الثقة 95%	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى
b0	16.332	3.790	7.058	25.606
b1	2.609	2.839	-4.337	9551342.040
b2	11.264	5.578	-2.385	24.913
b3	9.282	5.163	-1.172	1356238.373
b4	8.520	32.831	-71.814	88.854
b5	-8.415	4.734	-1.168	1149942.173

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يُلاحظ من معطيات الجدول (6) أن قيمة الخطأ المعياري لتقديرات المعاملات صغيرة باستثناء المعلمة b_4 ، وعليه فإن فترات الثقة التي تمّ تقديرها بهذه الطريقة تكون لا معنى لها ، ولذلك لا بدّ من استخدام طريقة بوتستراب في تقدير الخطأ المعياري، وفترات الثقة لتقديرات المعامل كما في الجدول أدناه.

-نتائج جدول Bootstrap:

الجدول(7). طريقة بوتستراب في تقدير الخطأ المعياري وفترات الثقة لتقديرات المعامل.

المعاملات	التقدير	الخطأ المعياري	فترات الثقة 95%		
			الحد الأدنى	الحد الأعلى	
Bootstrap ^a	b0	16.332	10.852	-5.062	37.726
	b1	2.609	7.582	-1.235	1.756
	b2	11.264	20.319	-28.794	51.321
	b3	9.282	2.734	-5.296	5480351.804
	b4	8.520	54.306	-98.538	115.578
	b5	-8.415	2.458	492966.548	476135.991

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (7) أن طريقة بوتستراب قد أعطت نتائجاً أفضل من النتائج السابقة.

-نتائج جدول ارتباطات تقديرات المعامل Correlations of Parameter Estimates:

الجدول(8). معاملات ارتباطات تقديرات المعامل.

		b0	b1	b2	b3	b4	b5
Asymptotic	b0	1.000	.991	.413	.327	.274	.302
	b1	.991	1.000	.477	.388	.274	.299
	b2	.413	.477	1.000	.726	-.429	-.265
	b3	.327	.388	.726	1.000	.148	.110
	b4	.274	.274	-.429	.148	1.000	.639
	b5	.302	.299	-.265	.110	.639	1.000
Bootstrap	b0	1.000	.995	-.340	-.103	-.510	.016
	b1	.995	1.000	-.344	-.109	-.515	.023
	b2	-.340	-.344	1.000	.683	-.158	-.402
	b3	-.103	-.109	.683	1.000	-.164	-.614
	b4	-.510	-.515	-.158	-.164	1.000	.058
	b5	.016	.023	-.402	-.614	.058	1.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

تعرف مشكلة الارتباط الداخلي Multicollinearly: بأنها الانتهاك لفرضية استقلال المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار عن بعضها البعض، هذه الفرضية تعني أنه يجب ألا يكون أي من المتغيرات المستقلة عبارة عن دالة في واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى، والذي من شأنه أن يسبب تضخم الخطأ المعياري لمعامل نموذج الانحدار، الأمر الذي يترتب عليه تصغير قيمة دالة اختبار t المتعلقة باختبار معنوية هذه المعامل، والاستنتاج بأن هذه المعامل لا تختلف جوهرياً عن الصفر (عكاشة، 2002، ص451).

ويمكن اكتشاف وجود مشكلة ارتباط داخلي، من خلال فحص معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات المستقلة في مصفوفة الارتباط (جدول 8)، إذ أنّ هذه المشكلة تنتج أساساً من وجود متغيرات مستقلة مترابطة بمعاملات ارتباط كبيرة (تزيد عن 80%)، وبناء على معطيات الجدول (8) نجد أن معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات المستقلة لا تشكل مشكلة ارتباط داخلي.

-نتائج جدول تحليل التباين ANOVA، R² :

الجدول (9). تحليل التباين ANOVA وقيمة معامل التحديد الخاص بالانموذج.

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معامل التحديد
SOURCE	DF	SS	MS	R ²
الانحدار	6	3.158	50264	0.55
الخطأ	6	7.994	1.332	-
الكلي	12	3.958	-	-

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

طبقاً لمعطيات الجدول (9) أنّ القدرة التفسيرية للانموذج من خلال قيمة معامل التحديد $R^2=0.55$ وهذا معناه أنّ المتغيرات المستقلة تفسّر 55% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الإجمالي) والباقي 45% يرجع لمتغيرات أخرى لم تتضمنها الدالة.

-انموذج الانحدار المقدر: بعد تجريب كافة النماذج، تبين أن أفضل صورة لمعادلة الانحدار غير الخطي

هي الأسية، وعلى النحو الآتي:

$$Y_1 = \text{EXP}(b_0 - (b_1 / x_1)) + \text{EXP}(b_2 - (b_3 / x_3)) + \text{EXP}(b_4 - (b_5 / x_8)).$$

$$Y_1 = \text{EXP}(16.3 + (2.6 / x_1)) + \text{EXP}(11.3 + (9.3 / x_3)) + \text{EXP}(8.5 - (8.4 / x_8)).$$

يبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة الواردة في الدالة، أنّ زيادة قيمة الصادرات الكلية (X_1) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 2.6%، وأنّ زيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية (X_3) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 9.3%، وبما أنّ صافي الموازنة العامة للدولة في عجز دائم، لذلك فإنّ زيادة عجز الموازنة بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة 8.4%. وعلى ذلك يمكن القول في ضوء معامل المرونة الكلية للدالة بأنّ زيادة كل من المتغيرات (X_1)، (X_3)، (X_8) بنسبة 1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 3.5%، وتعدّ هذه المتغيرات الثلاثة السابقة من أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الإجمالي في الاقتصاد السوري.

ولوضع الاقتراح الملائم فيما يخصّ زيادة الصادرات السورية، فهذا الأمر يتعلّق بصورة مباشرة بطاقة الإنتاج المحلي، فإذا ما توسّع الإنتاج، وتوّع يمكن عندها زيادة الصادرات، وكذلك احلال المنتجات المحلية محل المنتجات

المستوردة، ويتسنى ذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة؛ لتصريف المنتجات السورية في أسواق بلدان العالم عن طريق الاتفاقيات التجارية.

أما فيما يخص زيادة الاحتياطي النقدي، لا بدّ من تنشيط عوامل الإنتاج التي تسمح بزيادة معدلات التصدير، وكذلك إنشاء مشروعات استثمارية تشجع السوريين في الخارج على تحويل عوائدهم، وإيراداتهم للداخل السوري، أو إطلاق شهادات ادخار لتوظيف أموال السوريين في الخارج، من خلال البنوك السورية، الأمر الذي ربما سيجذب المزيد من تحويلات السوريين العاملين في الخارج.

أما عن عجز الموازنة العامة للدولة فلا بدّ من إلغاء المركزية في إدارة الاستيراد والتصدير، والتخفيف من القيود المفروضة عليها، وعدم تخلف النظام الضريبي، وعدم اتباع سياسة التمويل بالتضخم، إذ لجأت الحكومة السورية إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، هذا الأمر يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، لأنّ تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار النقود يقود إلى زيادة الأسعار، وارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن من دون زيادة مماثلة في الإيرادات، وهذا ينجم عنه عجز في الموازنة، كذلك إن التمويل عن طريق القروض الداخلية (أدونات الخزنة) تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة للدولة؛ نتيجة لدفع فوائد الدين العام، وهي لا تؤدي إلى التضخم؛ لأنها قروض محلية، وإنما سوف تؤدي إلى سحب القوة الشرائية الزائدة، أما عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج، فإنّه يتخفف أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال؛ نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة.

هناك رؤية من منظور التنمية المستقلة قد تلائم سورية في وضعها الحالي، وهو زيادة تدخل الدولة من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخل، والمجالات الممكنة، وذلك عن طريق زيادة الضرائب المباشرة مثل (الضرائب العقارية، والضرائب على أرباح رؤوس الأموال، والضرائب على الدخل، وعن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة التي تتسم بالتنوع)، إلا أنه هناك مجموعة من الصعوبات يجب التصدي لها لدعم الطاقة الضريبية: منها مكافحة التهرب الضريبي، والقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وإلغاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية، ودعم كفاءة جهاز التحصيل، وترشيد الإنفاق العام. تتفق المقترحات الأتفة الذكر المتعلقة بعجز الموازنة مع الباحثة منال سالم (سالم، 2011).

ب -التقدير القياسي لأهم المتغيرات المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الزراعي في سورية:

تمّ إجراء تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد للمتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، كمتغيرات مستقلة مع الاستثمار الزراعي (Y_2) كمتغير تابع، وقد تمّ استخدام الانموذج الأسّي (exponential)، إذ تبين خلوه من الأزواج الخطي، والارتباط الذاتي استناداً إلى قيم معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة، وكذلك معنوية معاملات المتغيرات المستقلة، ومعنوية الانموذج ككل عند مستوى معنوية 0.05 استناداً إلى اختبار F للانموذج، وقد استخدمت طريقة بوتستراب (Bootstrap confidence intervals) في تقدير فترات الثقة . وتبيّن أنّ القدرة التفسيرية للانموذج من خلال قيمة معامل التحديد $R^2=0.82$ ، وهذا معناه أنّ المتغيرات المستقلة تفسّر 82% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الزراعي)، والباقي 18% يرجع لمتغيرات أخرى لم تتضمنها الدالة. وتقديماً لتكرار عرض نتائج الجداول الاحصائية، والتعليق عليها بنفس الصورة السابقة، تمّ الاكتفاء بمناقشة معادلة الانحدار غير الخطي المتعدّد ذات الصورة الأسية، والمبنية وفق الانموذج الآتي.

$$Y_2 = \text{EXP}(b_0 + (b_1/x_1)) + \text{EXP}(b_2 + (b_3/x_2)) + \text{EXP}(b_4 + (b_5/x_3)) + \text{EXP}(b_6 + (b_7/x_6)).$$

$$Y_2 = \text{EXP}(10 - (9.4/x_1)) + \text{EXP}(-1.5 + (16.7/x_2)) + \text{EXP}(-1.02 + (3/x_3)) + \text{EXP}(3.6 + (2.6/x_6)).$$

يبدو من المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة الواردة في دالة الاستثمار الزراعي، أنّ الإشارة السالبة للصادرات الكلية (X_1) لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وأنّ زيادة قيمة نسبة الصادرات الاجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي (X_2) بنسبة قدرها 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 16.7%، وأنّ زيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية (X_3) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 3%، وأنّ زيادة قيمة صافي ميزان المدفوعات (X_6) بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 2.6%. وعلى ذلك يمكن القول في ضوء معاملات المرونة الكلية للدالة بأنّ زيادة كل من المتغيرات (X_2)، (X_3)، (X_6) بنسبة 1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 22.3%، وتعدّ هذه المتغيرات الثلاثة السابقة من أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الزراعي في الاقتصاد السوري.

ولوضع الاقتراح الملائم فيما يخصّ أكثر التدابير شيوعاً في تصحيح ميزان المدفوعات من وجهة نظر كثير من الاقتصاديين، هي الإجراءات التي تتخذ لتخفيض الإنفاق، وتعبير أدق فإن سياسة خفض الإنفاق تتم عادة عن طريق التعريفات الجمركية، ومراقبة الواردات، ونظم الرقابة على النقد (مندور، 1990).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- تبيّن من المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة الواردة في دالة الاستثمار الاجمالي، أنّ زيادة قيمة الصادرات الكلية (X_1) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الاجمالي بنسبة 2.6%، وأنّ زيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية (X_3) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 9.3%، وبما أنّ صافي الموازنة العامة للدولة (X_8) في عجز دائم، لذلك فإنّ زيادة عجز الموازنة بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة 8.4%.
- 2- في ضوء معاملات المرونة الكلية لدالة الاستثمار الاجمالي، نستنتج بأنّ زيادة قيمة كل من الصادرات الكلية (X_1)، والاحتياطات الأجنبية (X_3)، والعجز في الموازنة العامة للدولة (X_8) بنسبة 1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 3.5%، وتعدّ هذه المتغيرات الثلاث السابقة من أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الاجمالي في الاقتصاد السوري.
- 3- تبيّن من المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة الواردة في دالة الاستثمار الزراعي، أنّ زيادة نسبة الصادرات الاجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي (X_2) بنسبة قدرها 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 16.7%، وأنّ زيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية (X_3) بنسبة قدرها 1% يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 3%، وإنّ قيمة صافي ميزان المدفوعات (X_6) بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 2.6%.
- 4- في ضوء معاملات المرونة الكلية لدالة الاستثمار الزراعي، نستنتج بأنّ زيادة قيمة كل من نسبة الصادرات الاجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي (X_2)، و الاحتياطات الأجنبية (X_3)، صافي ميزان المدفوعات (X_6) بنسبة

1% يمكن أن تؤدي معاً إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة 22.3%، وتعدّ هذه المتغيرات الثلاث السابقة من أهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الزراعي في الاقتصاد السوري.

التوصيات:

بناء على النتائج المتحصّل عليها وعلى الاستنتاجات السابقة فإن الاقتصاد السوري يتوجب عليه من أجل زيادة الاستثمار أن يركز على الجوانب الآتية:

- 1 تهيئة المناخ الاقتصادي، والسياسي للاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- 2 جذب السبل الكفيلة لتوسيع قاعدة التصدير، وزيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات السوري.
- 3 تلافى العجز في الموازنة العامة للدولة بالتوجه نحو المزيد من الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، في ضوء المقترحات الواردة في متن البحث.

المراجع:

- 1 خدام، منذر، الاستثمار والمناخ الاستثماري في سورية (الواقع وأفاق المستقبل) ، سورية، اللاذقية، جامعة تشرين، 2005، ص1.
- 2- محمد، دعاء؛ يحيى، يحيى عبد الرحمن، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، العدد92 ، مجلد 3، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية - الجيزة - مصر، 2014، ص1175.
- 3- عاطف، عبدالكريم، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات ، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، الجمهورية اليمنية، 2013، ص1.
- 4- عكاشة، محمود، استخدام نظام *spss* في تحليل البيانات الاحصائية ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2002، ص 451.
- 5- سالم ، منال، العجز في الموازنة العامة وآثارها، الجمهورية اليمنية، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، 2011.
- 6 ثشالط، عمر ، الاستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية ، ورقة عمل لمجلس رجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في بيروت 19-20 حزيران، دمشق، 2008، ص2.
- 7 هندور، أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 8 مصرف سورية المركزي، احصائيات مختلفة (2000-2011).
- 9 المكتب المركزي للإحصاء.
- 10- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، احصائيات مختلفة (2000-2011).
- 11- وزارة المالية السورية، احصائيات مختلفة (2000-2011).
- 12- قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية لأعوام مختلفة (200-2011).

13-garwal, j. p., Determinates of foreign direct investment, A. survey weltwirtschafts archive, 1980.